"تأثير الفتاة": سياسات تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في المنظمات الدولية وتناقضاتها التنموية

المؤلف: جيسون هيكل | Jason Hickel

تاريخ النشر: 04 / 12 / 2020م

"تأثير الفتاة": سياسات تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في المنظمات الدولية وتناقضاتها التنموية.

للباحث: جيسون هيكل| Jason Hickel

قسم الأنثروبولوجيا، مدرسة لندن للاقتصاد، المملكة المتحدة.

ترجمة: مركز تأسيس للدراسات والنشر

تحرير: حوريّة عمر، محمد أسامة، محمد مبارك

أصبح "تأثير الفتاة" -في الآونة الأخيرة- استراتيجية إنمائية رئيسة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID و وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة DFID، بالشراكة مع شركات مثل نايكي (Nike) وجولدمان ساك (Goldman Sachs).

ويقصد بتأثير الفتاة: الاستثمار في مهارات وعمل الفتيات/الشابات كمفتاح لتحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر في دول الجنوب العالمي، وتبحث هذه الورقة منطق هذا الخطاب وموقفه من صلات القرابة والأسرة في الجنوب العالمي، وتقوم الورقة بوضع هذا الخطاب في سياق صاعد وأوسع يختص بـ "المساواة بين الجنسين" و "تمكين المرأة" باعتبارها أهداف إنمائية على مدى العقدين الماضيين.

لقد أصبح خطاب التمكين ومنهج "تنمية القدرة capability" الذي يُستند عليه شائعًا لأنه يستغل المثل العليا للحرية الفردية التي تعتبر أساسية للتقاليد الليبرالية الغربية، ولكن هذا المشروع حوّل الانتباه عن (العوامل الجوهريّة للفقر مثل برامج التكيف الهيكلي للصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والديون، والتهرب الضريبي، واستغلال العمالة والأزمة المالية) إلى إلقاء اللوم في التخلف على الأنماط السائدة مجتمعيًّا: المتعلّقة بالشخصية والقرابة (نظام الأسرة)، ونتيجة لذلك، تُضطر النساء والفتيات إلى تحمل مسؤولية إخراج أنفسهن من براثن الفقر الناجم عن المؤسسات الخارجية.

الكلمات الرئيسية: التنمية؛ تمكين المرأة؛ المساواة بين الجنسين؛ تأثير الفتاة، الليبرالية الجديدة.

١. المقدمة:

تضمن اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي[1] لعام ٢٠٠٩م، و للمرة الأولى على الإطلاق، جلسة عامة بشأن المراهقات، وقاد ذلك الاجتماع بعض الشخصيات المثيرة للاهتمام، أبرزهم مارك باركر، الرئيس التنفيذي لشركة Nike، ونغوزي أوكونجو إيويالا، المدير الإداري للبنك الدولي، إذ كان تواجدهم هناك للإعلان عن مبادرة الفتيات المراهقات الجديدة التي تم تأسيسها بشكل مشترك، حيث خُصّص ٢٠ مليون دولار "لتمكين" الشابات في ثمانية بلدان منخفضة الدخل من خلال مساعدتهم على بناء مهارات تتوافق مع (طلب السوق) وفي النهاية (العثور على وظائف)، إنّ هذا المشروع يتطلّب تحدي "العادات الاجتماعيّة" المقيدة التي تمنع الفتيات من "الحصول على استقلالهن" و "تحسين حياتهن"[2].

نوقشت ورقة بعنوان "تأثير الفتاة على التنمية" حيث بيّنوا أنّ "الاستثمار في الفتيات هو اقتصاد ذكي": "فاستغلال" إمكانات العمل للفتيات لا يحفز النمو الاقتصادي فحسب، بل يُساهم أيضًا في صحة الأسرة ويبطئ نمو السكان.

روّجت الكثير من الشركات لفضائل ما يسمى تأثير الفتاة مثل: شركة نايكي والبنك الدولي وساهمت مؤسسات مثل جولدمان ساكس، وصندوق النقد الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولي (USAID) ووزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) وحتى البيت الأبيض ساهموا ببناء تدخلات على نفس هذه الخطوط، وهو جهد تم عرضه على الرأي العام من قبل نيكولاس كريستوف ومشروع شيريل وودان (نصف السماء Half the Sky) المشهور.

في هذه الورقة أقوم بمناقشة أمرين مركزيين:

أولاً: اختبار والمناقشة النقدية لمنطق "تأثير الفتاة" وموقفها من القرابة في الجنوب العالمي، حيث تضعها الورقة ضمن عدة أهداف عليا مثل "المساواة بين الجنسين" و "تمكين المرأة" التي تعمل كأهداف رئيسية في التنمية الدولية على مدى العقدين الماضيين. وأنا هنا أزعم وأجادل بأن تدخلات التمكين للمرأة المشار إليها في تلك الورقة تعتمد على افتراضات حول "الحرية" خاصة بالتقاليد الليبرالية الغربية، والتي تركز على تحقيق الأصالة الفردية والسيادة على الذات. ووفقًا لهذا التقليد، فإن التحرر هو عملية تحرير الفرد بعيدًا عن القيود الخانقة للمعايير الاجتماعية "التقليدية"، والتي يتم تكثيفها في خطاب تأثير الفتاة في شبح "نظام القرابة في عصر ما قبل الحداثة" والعلاقات بين الجنسين. إنّ هذا المشروع الذي تم تطويره تحت عنوان نهج "تنمية

1 مؤسسة دولية غير حكومية ولا ربحية، اشتهرت بالملتقى الذي تنظمه في شهر يناير/ كانون الثاني من كل عام بمدينة دافوس في سويسرا، ويجمع بين نخبة من رجال الأعمال والسياسيين والأكاديميين للتباحث بشأن التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم وسبل حلها. تأسس المنتدى الاقتصادي العالمي عام 1971 بمبادرة من الاقتصادي الألماني كلاوس شواب لخلق فضاء للحوار يجمع بين رواد الأعمال وممثلي الشركات الكبرى في أوروبا.

2 World Bank, "Adolescent Girls in Focus".

القدرة" في التنمية يحمل قيمة أخلاقية عالية في أذهان الغربيين، فقد أصبح سردًا حيويًا يمكن من خلاله تنظيم التدخلات السياسيّة. القصة سياسية بما يكفي لتكون آمنة للشركات والبنوك الدولية للترويج دون تقويض مصالحهم الخاصة، وإجبارهم بما يكفي لاستخدامها كحملة علاقات عامة تخفي بشكل فعال العلاقات الاستخراجية extractive relationships والاستغلالية التي تربطهم بدول الجنوب العالمي.

ثانيًا: تحاول الورقة إلقاء الضوء على بعض التناقضات في مشروع تأثير الفتاة. أرى في سياق العولمة النيوليبرالية، أنّ السياسات المُبررة لتمكين المرأة: -مثل توسيع الوصول إلى سوق العمل، والائتمان- غالبًا ما ينتهي بها المطاف بوضع النساء في أشكال جديدة من التبعية كعاملات ومستهلكات ومدينات. وعلى مستوى أكثر تجريدًا، أزعم أنه بينما يهدف مشروع تأثير الفتاة إلى الحّد من الفقر والجوع من خلال برامج التمكين التي يفترض أنها تزيد الناتج المحلي الإجمالي والدخل والأمن الغذائي ، فإنه يتجاهل أكثر العوامل الجوهرية للفقر والجوع مثل برامج التكيف الهيكلي[1]، والديون، والضرائب، والتهرب واستغلال العمال، والأزمة المالية، والفساد في نظام الحوكمة العالمي، تساهم كل هذه العوامل في تدفق صافي الثروة من المحيط العالمي في دول الجنوب إلى المركز في دول الشمال (أوربا وأمريكا وغيرها)، الأمر الذي يسبب تأثير سلبي بالغ على الدخل وانعدام الأمن الغذائي في الدول النامية أكثر مما تفعله صلات القرابة المحلية والعلاقات بين الجنسين.

وبإيجازٍ، فإن مشروع تأثير الفتاة يحول الانتباه عن العنف الهيكلي العالمي لأنه يلقي باللوم في التخلف على الأشكال المحلية للشخصية وصلات القرابة، وهو ما يُحكم عليه من وجهة نظر الأنطولوجيا الغربية. وتتحمل النساء والفتيات المسؤولية عن تخليص أنفسهن من براثن الفقر الناجم جزئيًّا عن المؤسسات نفسها التي تهدف إلى إنقاذهن.

٢. من إصلاح الأسواق إلى إصلاح نظام الأسرة

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم شيء من المنظور التاريخي حول الاتجاهات الحديثة في التنمية. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على المبادئ الكينزية (نسبة إلى الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز) التي عززت -ظاهريًّا على الأقل-، التنظيم الاقتصادي بهدف خلق فرص العمل وتحفيز الطلب وتوطيد الاستقرار الاجتماعي. وبعد ذلك في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات انفصلت هذه المؤسسات المالية الدولية عن هذا التقليد لصالح ما نسميه الآن المناهج النيوليبرالية، واستجابة لأزمة ديون العالم الثالث التي هددت استقرار بنوك وول ستريت فقد عرض صندوق النقد الدولي تجديد ديون البلدان النامية بشرط أن تنّفذ سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية الداخلية المعروفة باسم برامج التكيف الهيكلي، وتتطلّب هذه البرامج من الحكومات خفض الدعم ومراقبة الأسعار، وخفض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وخصخصة الأصول العامة، وإلغاء تعريفات الاستيراد، واستخدام السياسة النقدية لاستهداف معدلات تضخّم منخفضة. أصبحت حزمة السياسات هذه - التي تم دفعها أيضًا من قبل البنك الدولي من خلال القروض المرتبطة بالظروف الاقتصادية - معروفة باسم "إجماع واشنطن Washington Consensus"، وسرعان ما حققت هينمة وسطوة في مجال اقتصاديات التنمية.

1 عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول التي تلجأ إليه لمعالجة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية التي تعاني منها، مقابل القروض والمساعدات التي تحصل عليها من البنك، وتهدف هذه الإجراءات إلى إحداث تغيير جذري في البنية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول المقترضة من خلال: تحرير الأسعار (أي جعلها خاضعة لقوى العرض والطلب)، تحرير الواردات، تشجيع الصادرات، والخصخصة (تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي).

يثبت المنطق الكامن وراء التعديل الهيكلي أن تحرير السوق يعزز الكفاءة الاقتصادية ويزيد النمو الاقتصادي، مع النتيجة النهائية وهي أن البلدان المستهدفة لديها قدرة أكبر على سداد الديون المستحقة. ولكن بدلاً من مساعدة البلدان الفقيرة على التطور فقد أدت برامج التكيف الهيكلي عكس ذلك في معظم الحالات، فقبل الثمانينيات كانت البلدان النامية تتمتع بمعدل نمو دخل الفرد بأكثر من ٣٪. وعلى النقيض من ذلك، خلال عصر التكيف الهيكلي، تم تخفيض معدلات النمو إلى النصف، حيث انخفضت إلى ١,٧٪.[١] وتوضح منطقة أفريقيا جنوب الصحراء هذا الاتجاه في الانخفاض بشكل جيد. أمّا في الستينيات والسبعينيات، فقد نما نصيب الفرد من الدخل في شبه القارة بمعدل متواضع بلغ ١,٦٪. ولكن عندما تم تطبيق التعديل الهيكلي بالقوة على القارة، بدأ دخل الفرد في الانخفاض بمعدل ٠,٧ ٪ سنويًا. واجمالاً فقد تقلص الناتج القومي الإجمالي للبلدان الإفريقية بنحو ١٠٪ خلال هذه الفترة.[٢] ويقدر الاقتصادي روبرت بولين أن البلدان الفقيرة تخسر ٤٨٠ مليار دولار سنويًا في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة إجبارها على التخلي عن السياسات الحمائية للصناعات الناشئة والتي اعتادت على استخدامها وكان لها تأثيرها الجيد نسبيًا في العقود الأولى بعد إنهاء الاستعمار.[٣] وكانت النتيجة أن الفقر تعمق في معظم أنحاء الجنوب العالمي؛ وفي إفريقيا على سبيل المثال، تضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر تقريبًا خلال العقود التي تلت الثمانينات من القرن العشرين.[٤] عندما أصبح من الواضح أن برامج التكيف الهيكلي فشلت في تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بدأت وكالات التنمية في صياغة ما أطلق عليه جوزيف ستيجليتز "إصلاحات الجيل الثاني second generation reforms" أو "إجماع واشنطن بلس ".[٥] حيث واصلت هذه المؤسسات في الترويج لنفس سياسات السوق الحر، لكنها أضافت طبقة إضافية من التدخلات - تم إرفاقها مرة أخرى كشروط لحزم المساعدات - والتي تركز بشكل خاص على أشياء مثل "الحكم الرشيد" و "الشفافية" و "التمكين" و "المساواة بين الجنسين". ويتجسد هذا النهج الجديد في أوراق استراتيجية الحد من الفقر Poverty Reduction Strategy Papers التي حلت محل برامج التكيف الهيكلي من الناحية الفنية منذ عام ١٩٩٩,[٦] وفي حين أن الوصفات الاقتصادية لا تزال كما هي فقد تغيرت اللغة من العقود السابقة. وكما أشار جيمس فيرغسون ، إن تقرير بيرغ Berg Report ووثائق السياسة المماثلة في الثمانينيات وأوائل التسعينيات تم الاتجار بها في اللغة التكنوقراطية غير المعتمدة على القيم/الأخلاق لاقتصاد السوق الحرة والإدارة العلمية.[٧] وعلى النقيض من ذلك، تسعى أجندة السياسة اليوم إلى التدخل في الحقائق الوثيقة ذات الصلة بالبشر.

تشابكت هذه التغييرات مع صعود نهج "تنمية القدرة أو القدرات capability" الذي روجت له دراسة أمارتيا سين(Amartya Sen) ، وخاصة التنمية باعتبارها الحرية.[٨] يرى سين Sen وآخرون (لا سيما محبوب الحق ومارثا نوسبوم) تحويل الانتباه بعيدًا عن التدابير والمؤشرات الاقتصادية البحتة للتنمية مثل الناتج المحلي الإجمالي بحجة أن السؤال الأهم يتعلق بما إذا كان الناس لديهم الحريات الأساسية لمعرفة مفاهيمهم الخاصة

1 Chang, Bad Samaritans, 27.

2 المرجع نفسه ، 28.

3 Pollin, Contours of Descent, 166

4 World Bank, World Development Indicators

5 Stiglitz, The Post Washington Consensus

6 Anders, "The Normativity of Numbers"; and Dijkstra, "The PRSP Approach".

7 Ferguson, Global Shadows, 78

8 Sen, Development as Freedom.

عن الخير. أدى هذا النهج إلى استخدام مؤشر التنمية البشرية على نطاق واسع في التسعينات. وقد تزامن ذلك أيضًا مع نمو حركة "النوع الاجتماعي والتنمية gender and development" (GAD)، التي تسعى إلى تحويل العلاقات بين الجنسين بشكل نشط في الجنوب العالمي من خلال مشروع صريح للإصلاح الاجتماعي النسوي، وتمثل حركة "النوع الاجتماعي والتنمية" الانفصال عن نموذج "المرأة في التنمية women in development" المهيمن سابقًا والذي سعى ببساطة إلى دمج المرأة بشكل أفضل في مبادرات التنمية. ففي البداية اكتسب نهج النوع الاجتماعي والتنمية القليل من الجذب في منظمات التنمية الدولية ولكن اليوم تم تعميمه بشكل شامل. وأصبحت بالفعل المساواة بين الجنسين هدفا إنمائيًا في حد ذاته حيث كانت تمثل الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية[1].

في حين صُمم نهج القدرة/القدرات مبدئيًا لتوفير مقاييس غير اقتصادية للتنمية ولفت الانتباه للمقاييس والمؤشرات الاجتماعية الأخرى، إلا أنه مبررات استخدام هذا النهج في خطاب التنمية السائد طُبق وفقًا للنتائج الاقتصادية المتوقعة من هذه الإصلاحات الاجتماعية والسياسية بحيث يجعل ذلك التنمية "أكثر كفاءة".[2] في هذا السياق، بررت هذه المنظمات الدولية فشل برامج التكييف الهيكلي في تحفيز التنمية والنمو ليس لأن السياسات الاقتصادية كانت خاطئة ، ولكن لأن بعض الهياكل الاجتماعية في الجنوب العالمي منعت هذه السياسات من العمل. بعبارة أخرى، أصبحت هذه المنظمات تدعم الموقف القائل بأننا إذا تمكنا من تصويب وتحديث أفكار الناس حول صلات القرابة فستعمل المؤسسات العامة كما يجب وسيتوسع سوق العمل وسيعمل العلاج بالصدمة النيوليبرالية بشكل جيد. وقد سمح هذا المنعطف في المنطق لمؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتجنب المسؤولية عن الدمار البشري الذي تسببت فيه سياساتهم الاقتصادية على مدى العقود الثلاثة الماضية. وبدلاً من ذلك، أصبحوا يضعون اللوم في الفشل على أكتاف الفقراء ويتهمون هذه المرة أفكار الشعوب حول الشخصية وصلات القرابة والأسرة وليس قلة كفاية أسواقهم أو مواردهم أو الدمار التي تسببت في هذه المؤسسات نفسها.

٣. الليبرالية ومشكلة القرابة

لماذا تستحوذ مشكلة القرابة على مخيلة مجتمع التنمية؟ الإجابة واحدة وهي أن الرؤية المثالية للأسواق الليبرالية الخاصة تتوقف على مفهوم محدد للغاية للفرد الليبرالي. وكما أكد مفكرون مثل آين راند وفريدريش فون هايك (Ayn Rand and Freidrich von Hayek)، فإن كلاهما يتعلق بفكرة "الحرية". يُنظر إلى السوق والأفراد، في خطاب التنمية السائد اليوم على أنهما مترابطان إلى حد كونهما دائرين في حركتهما مع بعضهما. ومن ناحية، قيل لنا منذ فترة طويلة أنه لا يمكن للأفراد أن يكونوا أحرارًا بشكل صحيح بدون الأسواق الحرة. لذلك تم فرض عملية النيوليبرالية في جميع أنحاء العالم تحت عنوان تحرير الأفراد. ولكن الآن يقال لنا العكس أي أن الأسواق الحرة تتطلب الأفراد الأحرار كشرط مسبق لعملهم. لذا فإن الأسواق الحرة التي فرضتها مؤسسات التنمية بالقوة حول العالم لن تعمل بشكل صحيح حتى يتم تحرير الأشخاص الذين يعيشون فيها من قواعد القرابة "قبل العصر الحديث" وخطاب "التمكين". ويسمح الانزلاق والتذبذب بين هذين المفهومين للحرية بالاستمرار في التردد ذهاباً وإياباً بين الفكرة القديمة للتنمية كنمو

1 وتمثل الآن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

2 على سبيل المثال ، Derbyshire, Gender Manual, 8

اقتصادي والفكرة الجديدة للتنمية بوصفها "تمكين الأفراد". إن الاقتصاد المنفصل disembedded economy عن المجتمع والأسرة والقرابة والشخص المنفصل disembedded person عن المجتمع والأسرة والقرابة هما وجهان لعملة إيديولوجية واحدة[1].

يمكننا رؤية هذا المنطق يطبق في التدخلات الأمريكية في الشرق الأوسط. خذ على سبيل المثال، مقال لجون تيرني (John Tierney) في صحيفة نيويورك تايمز بعنوان "الروابط العائلية في العراق تعقّد جهود الولايات المتحدة" (٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣م). يهاجم تيرني هيكل صلات القرابة السائد في العراق للعائلات الأبوية الممتدة وزواج ابن العم، والذي يزعم فيه أنه يشجع المحسوبية والمحاباة والعداء والفساد السياسي العام. ووفقًا لتيرني فإن اقتصاد السوق الحر الجيّد والديمقراطية الجيدة لن يكون ممكنًا إلا إذا تبنى العراقيون أشكال وصلات القرابة "الحديثة" والتي يقصد بها الأسرة النووية والمساواة بين الجنسين والفردية المستقلة التي يفترض أنها تميز الولايات المتحدة[2]. وتتوقف هذه الأفكار على مسار تطوري اجتماعي متجذر في الأنثروبولوجيا في القرن التاسع عشر وتحديدًا نظرية هنري مين (Henry Maine) حول "حركة المجتمعات التقدمية" من الوضع إلى العقد، ومن الوصاية الأبوية إلى المساواة ومن المجموعة إلى الفرد.[3] وقد وصفته سوزان ماكينون Susan McKinnon قائلة أن إطار مين يظل هو "المخطط الأساسي لسرديات الحداثة".[4]

وفي هذا السياق الحداثي الغربي، يظهر هنا مفهوم خاص بالحرية من الناحية الثقافية، وهو مفهوم له جذوره في التقاليد القديمة للفكر الليبرالي. لا أقصد بالليبرالية الأيديولوجية التي تقف على عكس "المحافظة" في سياسات الأحزاب الأمريكية. بل أعني المجموعة الأعمق في الأفكار حول الشخصية والحرية التي يتشاركها الناس على طرفي هذا الطيف السياسي والتي تدعم في النهاية ما قد نشير إليه بالثقافة الأوروبية الأمريكية الحديثة. كما أشار تشارلز تايلور وويب كين Charles Taylor and Webb Keane، فإن الأفكار الأوروبية الأمريكية حول التحرر البشري تتوقف على مفاهيم الأصالة والسيادة على الذات[5]. وتظهر هذه الأفكار في كتابات مفكرين متنوعين مثل فولتير وإيمرسون ونيتشه وهيجل، وجميعهم اعتبروا التحرر- بل وحتى العقل نفسه- يتمركز حول قدرة الذات الفردية على تحقيق البعد عن العالم الاجتماعي الخارجي. ويقولون لنا أن الحرية هي أن تنفصل عن السلطة التعسفية للآخرين وأن تعترف بالوكالة الأصيلة وتتصرف بها.

وفقًا لهذا الخط من التفكير، يُفهم الفرد والمجتمع على أنهما متعارضان بشكل أساسي: ويعتبر الفرد طبيعيًا ومبدئيًا، في حين يُفهم المجتمع على أنه مفتعل. تنطوي عملية التحرير إما على استخراج القدرة الذاتية للفرد، كما هو الحال في التقاليد الرومانسية والمتسامية، أو السماح للأفراد باختراع أنفسهم، كما هو الحال في شخصية نيتشه الشهيرة "الشاعر القوي"[6]. وفي ضوء ذلك، تضح لنا الإجابة على سؤال لماذا تشكل القرابة "التقليدية" مشكلة بالنسبة للمفهوم الليبرالي للحرية: لأنها تمثل ترتيبًا يندمج فيه الأشخاص في علاقات التبعية

1 الاعتبار أن سعي الأفراد بشكل منفصل نحو مصلحتهم الخاصة من دون اعتبار القيم الأخلاقية أو المعايير المجتمعية يحقق تلقائياً المصلحة العامة للمجتمع، والمذهب الاقتصادي القائم على مبادئ الملكية الخاصة والمبادرة الفردية بغض النظر عن أي اعتبارات اجتماعية أخرى يعبران عن مذهب واحد وهو الإيدلوجيا الليبرالية.

2 في الواقع، غالبًا ما تكون الأسر النووية في الولايات المتحدة ذات تسلسل هرمي عميق ، ولا تمتد "المساواة بين الجنسين" في الولايات المتحدة إلى المساواة في الأجور أو الحرية الإنجابية.

3 Maine, Ancient Law

4 McKinnon, "Kinship," 41. انظر كتاب William Joseph Goode World Revolution and Family Patterns، للحصول على مثال جيد لهذا النوع من التفكير.

5 Taylor, Sources of the Self; and Keane, Christian Moderns

6 انظر أيضًا Foucault, "What is Enlightenment?"

التي يبدو أنها تتجاوز رغباتهم الحقيقية وتعوق آفاقهم في السيادة على الذات. وكل ذلك وفقاً للمفهوم والفلسفة الغربية حيث يتطلب التحرر الحقيقي تجريد الذات من التشابك الاجتماعي لتحقيق الشخصية المستقلة والموضوعية التي تكمن في جذور المفاهيم الغربية للفرد الحامل للحقوق، والموضوع السياسي النقدي، والمشارك غير المهتم بالمجال العام.[1] في هذا السياق، فإن الاستقلال الذاتي الفردي هو أمر حاسم لعملية تحقيق الذات التي تحتفل بها الليبرالية، حيث يأتي الأفراد للتصرف بناء على رغباتهم ومصالحهم وإرادتهم دون اعتبار لأي معايير اجتماعية أو ثقافية.

إنّ مركزية هذه الأفكار للثقافة الغربية - وكونها تعمل بوصفها الوضع الطبيعي والمسلّم به وكونها هي الخير والعدل بحسب الفلسفة الغربية- يساعد على تفسير أن منهج التمكين والقدرة قد استطاع الاستحواذ على مساحة واسعة في مجال التنمية.

٤. تمكين المرأة وتأثير الفتاة

يمكننا رؤية هذا المنطق في العمل في الخطاب القائم على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمنتشر في وكالات التنمية الدولية. قدّم إطار السياسة الأساسية core policy framework للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID الذي نُشر في عام ٢٠١٢ مثالاً واضحًا على ذلك. فعلى الرغم من التركيز على النساء، فإن لغته غالبًا ما تكون محايدة بين الجنسين. ويؤكد على أهمية أن الأفراد الذكور والإناث على حد سواء يمكنهم "تشكيل حياتهم الخاصة" و"تحديد نتائج حياتهم" و "تحقيق إمكاناتهم" من خلال كسر "المعايير الاجتماعية" و "قيود" "الثقافات والمجتمعات والمؤسسات" التي "تعوقهم". وتعلن الوثيقة أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لا تزال ملتزمة "بتمكين" الأفراد وخاصة النساء والعمل على تخفيف قيود صلات القرابة والثقافة حتى يتمكنوا من "العيش في حياة مرضية". وقد تم تعميم هذه الأهداف - المعروفة باسم "أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" - في جميع برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتقيس الوكالة الأميركية للتنمية الدولية نجاح مبادراتها على هذه الجبهة جزئياً من خلال "نسبة الإناث اللاتي يبلغن عن زيادة الكفاءة الذاتية في ختام البرامج التي تدعمها حكومة الولايات المتحدة".[2]

وتعتبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية نفسها "قوة محفزة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم". وبالنسبة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ولتحقيق المساواة بين الجنسين فإن هذا الأمر ينطوي على تغيير ثقافي يتمثل في: "العمل مع الرجال والفتيان والنساء والفتيات لإحداث تغييرات في المواقف والسلوكيات والأدوار والمسؤوليات في المنزل وفي مكان العمل وفي المجتمع".[3] وتتضمن هذه العملية دفع تحول القرابة والبنية الأسرية على طول المسار التطوري (المحدد صراحة على هذا النحو) من "ما قبل الحداثة" إلى "الحداثة". ويصف تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الأسر ما قبل الحداثية بأنها أبوية ومتعددة الزوجات، مع اقتصار دور المرأة على إعداد الطعام والرعاية المنزلية، مع ملاحظة أن العائلات الحديثة على النقيض من ذلك تؤكد على الروابط العاطفية بين الزوج والزوجة وحبّ الأم وغرائز الرعاية و "تقدير متزايد للرضيع كشخص". ووفقًا لهذا التقرير فإن "الأسرة النووية الحديثة، التي تتكون من والدين وطفلين أو ثلاثة أطفال هي النتيجة النهائية المثالية للتقدم في تطور أشكال الأسرة": وفي هذا السياق تنص صراحةً على "إن

1 Keane, Christian Moderns.

2 (USAID, Gender Equality and Female Empowerment, 14 (emphasis added

3 USAID, United States Strategy, 6.

الإحصاءات الحيوية للعائلة الحديثة أفضل بكثير من تلك الموجودة لدى جميع الأشكال العائلية السابقة.[1]

لماذا يجب أن تهتم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتعزيز أنواع معينة من صلات القرابة؟ لأنه وفقًا للتقرير هناك "روابط إيجابية بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأسرة الحديثة". والمنطق وراء هذا الادعاء هو أن "تحديث الأسرة" ينتج "أطفالًا أكثر تقدمًا وإدراكًا في المجال المعرفي وأفضل تغذية، وبالتالي أفضل استعدادًا للمشاركة في القوى العاملة الحديثة"[2]. وتوفر مثل هذه الأفكار الأساس النظري الذي تعتبر فيه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن التدخلات في تشكيل صلات القرابة من خلال برامج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة "ضرورية لتحقيق أهدافها الإنمائية"[3].

وبعبارة أخرى، يُعتقد أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تعمل على تسهيل وتحفيز الأداء السليم للسوق الحر وتسهل في النهاية النمو الاقتصادي. إنّ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ليست المؤسسة الحكومية الأمريكية الوحيدة التي تهتم بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في طليعة أجندتها للسياسة الخارجية، كذلك يفعل البيت الأبيض ذات الشيء، والأسباب متشابهة: ويعتبر البيت الأبيض هذه الأهداف حاسمة لـ "نمو اقتصاديات السوق النابضة بالحياة".[4] ومن المثير للاهتمام أنّ البيت الأبيض يعتبر هذه الأهداف حاسمة للدفاع والأمن الوطنيين، معتقدين أن المساواة بين الجنسين ستقلّل من احتمالية "الإرهاب" و "التطرف العنيف" في أماكن مثل باكستان وأفغانستان[5].

1 Zeitlin et al., Strengthening the Family, 10–13.

2 المرجع نفسه ، 13-14 ((emphasis added). هذا يتعارض مع حقيقة أن مستويات التعليم والتغذية في الولايات المتحدة لا تزال ضعيفة بين الكثير من السكان ، على الرغم من انتشار ما يسمى بالعائلات الحديثة.

3 USAID, Gender Equality and Female Empowerment

4 USAID, United States Strategy.

5 White House, National Security Strategy; and USAID, United States Strategy

يمكن للمرء أن يجد نفس الأفكار الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تستخدم لغة مماثلة حول النساء والأطفال، وكل ذلك نحو هدف تحسين النمو الاقتصادي. ويتصدر البنك الدولي قائمة الرسائل الرئيسة حول النوع الاجتماعي من خلال الإشارة إلى أن "المساواة بين الجنسين هو اقتصاد ذكي - [يمكنه] زيادة الإنتاجية [و] تحسين نتائج التنمية الأخرى" [6]. ويدعي صندوق النقد الدولي من جهته ما يلي:

"[تساعد] زيادة المساواة بين الجنسين في الحد من الفقر وتعزيز النمو مباشرةً من خلال تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة وزيادة الإنتاجية والأرباح، وبشكل غير مباشر من خلال الآثار المفيدة لتمكين المرأة على رفاهية ورأس المال البشري للأطفال. والدليل التجريبي والاحصائي على هذه الفوائد مُقنع.. سواء عملن لحسابهن الخاص أو كسب للأجور، فإن العاملات يساعدن أسرهن على الهروب من الفقر".[7]

يصّر صندوق النقد الدولي أيضا على أن "الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة قد يسهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصاديّ وزيادة استقرار الاقتصاد الكليّ. وأن افتقار النساء النسبي للفرص في البلدان النامية يعيق النمو الاقتصادي.[8]

إن العلاقة التي تربط بها هذه المؤسسات بين التمكين والتنمية الاقتصادية تفترض مسبقًا نوعًا محددًا للغاية من التمكين، أي تعزيز وصول المرأة إلى العمل المأجور والائتمان. ووفقًا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإن تحقيق هذا النوع من التمكين سيحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الفقيرة بنسبة تصل إلى ٢٪ والناتج الزراعي من ٢,٥٪ إلى ٤٪. وترى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن ذلك سيساعد على الحد من الجوع،

6 World Bank, Implications of World Development, i

7 (Buvinic and King, "Smart Economics," (emphasis added

8 Stotsky, Gender and its Relevance, 1

والذي تعتبره المنظمة هدفًا نهائيًا.[1]

جُلبت هذه النظرية لتوضع في مركز اهتمام الفضاء العام من قِبل نيكولاس كريستوف Nicholas Kristof وشيريل وودان Sheryl WuDunn، حيث دشن الزوجان كتابهما الشهير "نصف السماء Half the Sky" في عام ٢٠٠٩ كقادة في حركة النوع الاجتماعي والتنمية. ويسلط غلاف الكتاب الضوء على الفرضية الرئيسية لمحتواه: "في معظم أنحاء العالم، فإن أكبر مورد غير مستغل هن الإناث باعتبارهن نصف السكان". ويتابع كريستوف ووودان الإشارة إلى ما يلي:

[لاحظ الاقتصاديون الذين فحصوا نجاح شرق آسيا وجود نمطٍ مشتركٍ. أخذت هذه البلدان الشابات اللواتي ساهمن في السابق بشكل ضئيل في الناتج القومي الإجمالي ووظفن في الاقتصاد الرسمي وكانت الصيغة الأساسية هي منح الفتيات حرية الانتقال إلى المدن وتولي الوظائف في المصانع، ثم الاستفادة من المكاسب الديموغرافية لأنهنّ أخّرن الزواج وخفّضن الإنجاب. وفي الوقت نفسه موّلت النساء تعليم الأقارب الأصغر سنًّا، ووفرن ما يكفي من أجرهن لتعزيز معدل المدخرات الوطنية. ويسمى هذا النمط "تأثير الفتاة"].[2]

في أكتوبر ٢٠١٢، تم تحويل الكتاب إلى فيلم وثائقي تلفزيوني في برنامج تلفزيوني أمريكي يقوم فيه كريستوف وودون وستة من مشاهير المدافعات عن هذا النوع من تمكين المرأة، من مختلف البلدان النامية، لكشف الظروف الصعبة التي تواجهها النساء في شكل الاتجار بالجنس والبغاء القسري ووفيات الأمهات والعنف القائم على نوع الجنس. وعلى خلفية هذا الحدث الإعلامي، أطلق كريستوف وودون حركة "نصف السماء"، بدعم من جهات مانحة كبيرة مثل USAID وشركة كوكا كولا ومؤسسة جولدمان ساكس ومؤسسة نايك. وبالإضافة إلى الترويج للكتاب والفيلم، تتضمن "الحركة" عددًا من الألعاب المصممة للفيس بوك ومنصات الهاتف المحمول التي تعلم الحقائق وتشجع الفاعلين على المشاركة في مشروعات القروض الصغيرة وتعزز الأفكار التقدمية بين الجنسين مثل تأخير الحمل وإرسال الفتيات إلى المدرسة.

إن مشاركة الشركات متعددة الجنسيات في مبادرات تمكين المرأة في جنوب العالم في هذه الحالة ليست شاذة. حيث أطلقت وزارة التنمية الدولية البريطانية في عام ٢٠١١ سياسة أساسية جديدة خاصة بالنوع الاجتماعي core gender policy -والتي حملت اسم الرؤية الاستراتيجية للفتيات والنساء Strategic Vision for Girls and Women- والتي تنطوي على شراكة مع مؤسسة نايكي في مشروع يعرف باسم محور الفتيات Girl Hub، والذي يسعى إلى "تمكين" المراهقات اللاتي يعشن في الفقر. ويركز المشروع مرة أخرى على ما يسمى بتأثير الفتاة، ويربط فرص الفتيات بالمؤشرات الاقتصادية بإحصاءات مثل: "في الهند ينتج عن حمل المراهقات ما يقرب من ١٠ مليار دولار من الدخل المحتمل المفقود سنويًا"، أو "في أوغندا، ٨٥ في المائة من الفتيات يغادرن المدرسة في وقت مبكر، مما يؤدي إلى خسارة ١٠ مليارات دولار من الأرباح المحتملة.[3] تنص المواد الترويجية على: "إن تأثير الفتاة يتعلق بالاستفادة من الإمكانات الفريدة للمراهقات لإنهاء الفقر لأنفسهن ولأسرهن ومجتمعاتهن، وبلدانهن والعالم. ويدرك المشروع "الإمكانات غير المستغلة للفتيات المراهقات اللواتي يعشن في فقر"، حيث يعتبره "استثمارًا لا يمكننا تحمل التغاضي عنه".[4] وفي سياق التبرير لسياسات تمكين

1 USAID, Gender Equality and Female Empowerment

2 (Kristof and WuDunn, Half the Sky, xix (emphasis added

3 "The Girl Effect, "About.

4 المرجع نفسه.

المرأة عبر الأرقام الاقتصادية، يستخدم "كريستوف" و "وودان" مصطلحات "الاستثمار" بشكل طبيعي في مناقشة هذه الظاهرة الإنسانية، ولا يستغرب الإنسان ذلك إذا علم أنهما يستشهدان بلورنس سامرز الرئيس السابق والخبير الاقتصادي في البنك الدولي الذي يقول "إن الاستثمار في تعليم الفتيات قد يكون هو الاستثمار الأعلى عائدًا والمتاح في العالم النامي".[1]

٥. العمل كفعل تحرري؟

من الواضح أنّ وكالات التنمية والمؤسسات المالية الدولية والشركات قد اجتمعت حول حملة لتمكين المرأة على أساس أنها تفتح فرص الاستثمار وتحفز النمو الاقتصادي. ويجب إثارة عدد من المخاوف حول هذا الموضوع. أولاً، القضية الفلسفية: من اللافت للنظر أنه في هذا الخطاب لا تعتبر الحقوق الأساسية والكرامة الإنسانيّة للنساء الفقيرات في الجنوب العالمي أبداً أهدافًا ذات قيمة في حد ذاتها، بل يتم تبرير هذه الحملات دائمًا وفقًا لمصالح الشركات والنتائج الاقتصادية أو فاعليتها كاستراتيجية لمكافحة الإرهاب (كما هو الحال بالنسبة لوزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين). وقد أطلق أوما نارايان (Uma Narayan) على هذا المنطق "النفعية المختلّة".[2] ومن المثير أن فكرة تمكين المرأة -والتي كانت تعتبر نظرة راديكالية وضد الثقافة والفكر الرأسمالي- قد أصبحت مفضلة جدًا عند مؤسسات مثل الجيش الأمريكي والبنوك الدولية والشركات المتعددة الجنسيات. تستخدم هذه المؤسسات بشكل مكثّف اللغة الماركسية والنسوية، منتقدة حقيقة أنّ النساء يفتقرن إلى الوصول إلى وسائل الإنتاج (مثل الأرض ورأس المال)، وانتقاد الثقافة كأيديولوجية يمارسها الذكور للسيطرة على الإناث وإخضاعهن،[3] مع تبني لغة التحرر "الحركات الاجتماعية". هذا السلوك يذكرنا بما حدده توماس فرانك Thomas Frank وجيم ماكجويجان Jim McGuigan حينما تحدثوا عن مقدرة الرأسمالية المتناقضة على اختيار وتوظيف اللغة اليسارية وتصوراتها من أجل أهدافها الخاصة.[4]

بالطبع، يمكن للمرء أن يجادل بأن تمكين المرأة هو دائمًا نتيجة إيجابية بغض النظر عمن يروج لها؛ حتى لو كانت الرأسمالية قد اختارت النسوية، على الأقل يتم تحقيق الغايات النسوية. لكن هذا المنطق يصبح مشكوكًا فيه عندما ننظر إلى الأبعاد الأكثر إثارة للقلق لمنهج تأثير الفتاة. ليس من الصعب معرفة العلاقة بين رغبة كلٌ من كريستوف وودن في "منح الفتيات الحرية في الحصول على وظائف في المصانع" ومشاركة شركة نايك Nike في حملة محور الفتيات Girl Hub (التي أطلقتها وزارة التنمية الدولية البريطانية). حيث يعرف الجميع أن نايك من المصانع المستغلة للعمال. نايك مثلها مثل Goldman Sachs وCoca-Cola، بذلوا مجهودًا ضئيلا جدًا لإخفاء اهتمامهم بتوسيع تجمّع العمالة منخفضة الأجر في البلدان النامية من خلال جذب الفتيات المراهقات. إنهم حريصون على الاستفادة من "الإمكانات غير المستغلة" للنساء – أو ما أطلق عليه الزوجان كريستوف وودون، إذا جاز لي أن أقتبسه مرة أخرى، "أكبر مورد غير مستغل في الدول النامية". ويتوافق هذا مع دعم الزوجين الطويل الأمد للمصانع المستغلة للعمال sweatshops في البلدان الفقيرة، وهو ما ظهر بشكل واضح في مقال لهما لمجلة نيويورك تايمز يُدعى بشكل

1 Kristof and WuDunn, Half the Sky, xx

2 Narayan, "Women".

3 انظر Reeves and Baden, Gender and Development.

4 Frank, The Conquest of Cool; and McGuigan, Cool Capitalism. See also Hickel and Khan, "The Culture of Capitalism".

مثير للقلق "الهتاف للمصانع المستغلة للعمال (سبتمبر ٢٠٠٠). الزوجان كريستوف وودون ليسوا وحدهم في هذه التهمة: حيث تستمر ليزلي تشانغ Leslie Chang في كونها مؤيدًا شعبيًا لمشاركة الفتيات في العمالة الشاقة في الصين على أساس أنها تنطوي على إمكانات تحرريّة.[١] تتوافق هذه المنظورات جيدًا مع حماس الرأسماليين حول العالم للأرباح الجوهرية التي يمكن أن تكتسب من تأنيث القوى العاملة.[٢]

يُعتبر العمل المأجور في هذا الخطاب أمرًا حاسماً بوصفه تحرير وكوسيلة إيجابية لتنشأة الذات المستقلة - وهو افتراض ينتقده العلماء الماركسيون والنسويون.[٣] ولكن هل العمل نفسه هو الذي يفترض أن يحرر المرأة، أم المال الذي تجنيه النساء منه هو المحرر؟ إذا كان الأمر هو الأخير فقد نشجع بدلاً من ذلك على ما يعرف بضمان الدخل الأساسي basic income guarantee[٤]، على الرغم من أنه من غير المحتمل أن تهتم شركات مثل Nike بمثل هذا المقترح. أما إذا كان الافتراض الأول، ما زلنا بحاجة إلى النظر في الظروف التي تعمل فيها النساء الفقيرات. إنّ ضمان وصول النساء إلى العمل بأجر فهذا شيء، ولكن ضمان حصولهن على أجر معيشي وحصولهن على أجر متساوٍ مع نظرائهن من الذكور وعدم استغلالهن من قبل المشرفين الأبويين[٥] أمر آخر تمامًا. وسيتطلب ذلك شكلاً من السياسات التقدمية التي لا يظهر البنك الدولي أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو نايك، وما إلى ذلك، أي مؤشر على دعمها بل إنهم تاريخياً بذلوا جهودًا كبيرة لتقليل الأجور وأنظمة العمل في دول الجنوب العالمي. وحتى إذا حصلت النساء اللواتي ينجذبن إلى سوق العمل على أجر عادل مقابل عملهن، فإن هذا النوع من العمل غالبًا ما يكون غير مستقر للغاية لتحسين سبل معيشتهن بشكل كبير. على سبيل المثال، منذ أن تم تحرير تجارة المنسوجات العالمية - التي كانت منذ فترة طويلة مستودعًا للعمالة النسائية - من قبل منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥، اتّسمت الصناعة بالتقلب وعدم الثبات وانعدام الأمن الوظيفي حيث يتدافع المنتجون في جميع أنحاء العالم في البحث عن العمالة الرخيصة.[٦] والنقطة المهمة هنا هي أن زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة العالمية ليس بالضرورة تمكينًا في سياق سوق العمل الذي يمارس ضغطًا تنازليًا ثابتًا في الأجور والظروف.

٦. التشخيص الخاطئ لأسباب التخلّف

من المنظور الليبرالي الذي يُهيمن على مجال التنمية الدولية، يبدو التدخل والتغيير في صلات القرابة والنوع الاجتماعي أمراً جيداً بشكل لا لبس فيه. فهم لا يحررون الأفراد للعمل بناءً على قدرتهم ورغبتهم فحسب، بل يفترض أنّ لديهم فائدة إضافية تتمثل في تحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وحتى لو اخترنا قبول هذه الادعاءات، فإن فكرة أنّ العلاقات بين الجنسين في الهندسة الاجتماعية هي أفضل طريقة لتحسين الدخول والحد من الفقر تبدو سخيفة بعض الشيء. حيث يتجاهل هذا المنطق بشكل منهجيّ القوى الاقتصادية والسياسية العالمية الأوسع التي تُفقر النساء (والرجال) في الجنوب العالمي في المقام الأول. فهو يترك الأسباب الأساسية دون معالجة، ويشجع على رؤية غير سياسية لمشاكل المرأة. هذه الرؤية التي تدعى أنها تدعم قضايا المرأة ترفض في ذات الوقت التشكيك في التوزيع العالمي للسلطة والموارد. ويساعدنا فهم هذا الموقف في تفسير

1 Chang, Factory Girls.

2 Fluentes and Ehrenreich, Women in the Global Factory; and Salzinger, Genders in Production.

3 على سبيل المثال، Weeks, The Problem with Work

4 Hanlon et al., Just Give Money to the Poor.

5 على سبيل المثال، Ong, Spirits of Resistance

6 انظر "Hickel, "Neoliberal Plague

سبب اعتبار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة التنمية الدولية البريطانية وحركة نصف السماء لألعاب Facebook على أنها تدخلات ذات مغزى في تمكين المرأة.

وهنا يمكننا القول بأن برامج التكييف الهيكلي هي أحد النقاط الرئيسية التي تغفل عنها منهجية تمكين المرأة في المنظمات الدولية. لقد أشرت أعلاه إلى مقدار الضّرر الذي أحدثه برامج التكييف الهيكلي في جنوب الكرة الأرضية وكيف قلّلت بالفعل من دخل الفرد ومن الناتج المحلي لهذه الدول. إذا كان الأمر كذلك، فلماذا تستمر مؤسسات التنمية الرسمية في الترويج لنفس النوع من السياسات النيوليبرالية؟ الجواب الذي اقترحه الاقتصاديون السياسيون مثل روبرت بولين Robert Pollin وها-جون تشانج Ha-Joon Chang وديفيد هارفي David Harvey هو أن هذه المؤسسات والدول الغربية التي تديرها ستستفيد كثيرًا من استمرار هذه السياسات النيوليبرالية. السبب الأول: تتطلب البرامج التكييف الهيكلي وغيرها من السياسات النيوليبرالية من الدول المقترضة إبقاء التضخم منخفضًا حتى لا تقل قيمة ديونهم (اطلع على استثمارات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على الرغم من أن هذا يحرم الدول الفقيرة من طريقة مهمة لتحفيز النمو.[1] والسبب الثاني: هو أن البرامج التكييف الهيكلي تخلق طريقة سهلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاسترداد قروضهما من خلال إجبار الدول المقترضة على بيع الأصول العامة وخفض النفقات بحيث يمكن توجيه هذه الموارد إلى سداد الديون وهو ما يسميه هارفي "التراكم عن طريق نزع الملكية accumulation by dispossession."[2] السبب الثالث هو أن البرامج التكييف الهيكلي تساعد في تخفيف أزمات الإفراط في التراكم over-accumulation في الغرب عن طريق التطفل على الأسواق الأجنبية وخلق فرص استثمارية جديدة للشركات الغربية لاستغلالها عند ركود الطلب المحلي.

وتكمن الفكرة من وراء هذا الهدف الأخير المساعدة في معالجة الانخفاض في معدل الربح للشركات الغربية، على الأقل مؤقتًا. وقد نجحت الفكرة في ذلك: فقد نمت الاستثمارات الأمريكية في الخارج بسرعة، وزاد معدل العائد على هذه الاستثمارات بوتيرة مشابهة على نحو مماثل.[3] وبهذا المعنى، حقّقت برامج التكييف الهيكلي وسياسات النيوليبرالية نجاحًا باهرًا لرأس المال الغربي حتى وإن دمّر العديد من اقتصادات الجنوب العالمي خلال هذه العملية. ونتيجة لهذه السياسات، اتسعت فجوة الدخل بين أغنى البلدان وأفقرها بشكل كبير حيث انتقلت من ٤٤: ١ في عام ١٩٨٠م إلى ٧٤: ١ في عام ١٩٩٧م[4] ، وهو ما وصفه Lant Pritchett بشكل مناسب بأنه "أعلى فجوة في التاريخ بين الدول".[5] فأغنى ٨٥ شخصًا على وجه الأرض يمتلكون الآن ثروة أكثر من ٣,٥ مليار شخص فقيرًا، أو نصف سكان العالم.[6] والصادم جدًا أنّ أغنى ثلاثة ملياردير لديهم ثروة أكثر من إجمالي الناتج المحلي لأفقر ٤٥ دولة. وتشير هذه الإحصائيات إلى معدل تراكم الثروة والموارد من الفقراء إلى الأغنياء مرتفع جداً.

يمكننا رؤية هذا التحول يحدث في زماننا الواقعي. ففي عام ٢٠١٠م خسرت البلدان النامية ما يصل إلى ١,١٣٨ تريليون دولار من خلال تدفقات رأس المال غير المشروعة، ومعظمها (حوالي ٨٠ ٪) من خلال الفواتير التجارية الخاطئة، وهو شكل من أشكال التهرب الضريبي

1 Chang, Kicking Away the Ladder.

2 Harvey, The New Imperialism.

3 Duménil and Lévy, "The Economics of US Imperialism".

4 United Nations University, 2008 Annual Report.

5 Pritchett, "Divergence, Big Time".

6 Oxfam, Working for the Few

على الشركات.[1] بالإضافة إلى ذلك، في نفس العام فقدت حوالي ٩١٠ مليار دولار أخرى من خلال تسعير التحويل بصورة متعسفة abusive transfer pricing وهو شكل آخر شائع للتهرب من الضرائب.[2] ووفقًا لمنظمة النزاهة المالية العالمية، تزداد هذه التدفقات الخارجية بمعدل ٨,٦٪ سنويًا.[3] علاوة على ذلك، تدفع البلدان النامية حوالي ٦٠٠ مليار دولار سنويًا لخدمة الدين للدائنين من الدول الغنية، ومعظمها قروض غير مشروعة تراكمت من قِبل ديكتاتوريين منذ فترة طويلة من تاريخ الإطاحة بهم.[4] ويحسب الاقتصادي تشارلز أبوغري Charles Abugre أنّ مدفوعات الديون التي تدفعها الدول النامية تفوق بشكل كبير مدفوعات المساعدة لدرجة التي تدفعها الدول الغنية للدول النامية، أي أنّ صافي تدفق المساعدة من الغرب إلى الجنوب العالمي خلال الفترة من ٢٠٠٢ م إلى ٢٠٠٧ م كان ينقص ب ٢,٨ تريليون دولار (أي أن مدفوعات الديون كان أكبر من المساعدات المالية بهذه القيمة).[5] ثم هناك الإعفاءات الضريبية (تختلف عن التهرب من الضرائب وتجنبها) التي تستخرجها الشركات متعددة الجنسيات من البلدان النامية – والتي تبلغ حوالي ١٣٨ مليار دولار كل عام.[6] وأخيرًا ، هناك ٦٠ مليار دولار سنويًا تدفعها البلدان النامية كرسوم ترخيص براءات الاختراع الجديدة التي تتطلبها اتفاقيات التجارة وحقوق الملكية الدولية Trade-Related Aspects of International Property Rights في إطار منظمة التجارة العالمية.[7] وهذه الأمثلة مجتمعة ترقى إلى تدفق ثروات يزيد عن ٢٠ ضعفًا من إجمالي ميزانية المساعدة والإغاثة الرسمية التي تدفعها هذه الدول الغنية.[8]

ولا تشمل هذه الأرقام عمليات نقل ثروات كبيرة أخرى مثل عمليات الاستيلاء على الأراضي: يقدر فريد بيرس Fred Pearce أنّ أراضي تفوق حجم أوروبا الغربية قد تم الاستيلاء عليها من البلدان النامية من قبل الشركات متعددة الجنسيات في العقد الماضي وحده.[9] ثم هناك الثروة التي تراكمت لدى الشركات متعددة الجنسيات عن طريق شراء الأصول العامة؛ قام البنك الدولي وحده بخصخصة أصول عامة تزيد قيمتها عن ٢ تريليون دولار في البلدان النامية منذ ١٩٨٠م.[10] وهناك عدد من الخسائر الإضافية التي نحتاج إلى النظر فيها أيضًا مثل هجرة العقول وقطع الأشجار والصيد غير المشروع، والتكاليف المرتبطة بتغير المناخ. حيث أظهر تقرير حديث صادر عن Health Poverty Action أنّ الخسائر في هذه الفئات الثلاث في أفريقيا تصل إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار كل عام اي أكثر من ضعف ما تتلقاه القارة من المساعدات والإغاثات الرسمية[11]. كما نحتاج أيضًا إلى مراعاة آثار "السباق نحو القاع race to the bottom" الذي بدأته عولمة الشركات، حيث تتنافس البلدان الفقيرة مع بعضها البعض لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض العمالة الرخيصة وحقوق التلوث والموارد وما إلى ذلك بمقابل أقل بكثير

1 Kar and Freitas, Illicit Financial Flows. See also Shaxson, Treasure Islands.

2 يصعب حساب مدى التسعير التعسفي للتحويلات ، لكن رايموند بيكر ، Achilles Heel من الرأسمالية ، يقدر أنه يساوي تقريبًا معدل سوء الفواتير التجارية (في عام 2010 ، 80٪ من 1.138 تريليون دولار).

3 Kar and Freitas, Illicit Financial Flows.

4 لقد حسبت هذا الرقم باستخدام قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية التابعة للبنك الدولي.

5 Abugre, "Development Aid".

6 ActionAid, Give Us a Break.

7 Raman, "WIPO Seminar".

8 كانت ميزانية المساعدات العالمية 134 مليار دولار اعتبارًا من عام 2013 ، وفقًا لتقرير إحصاءات المعونة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

9 Pearce, The Land Grabbers، انظر أيضًا Collier، The Plundered Planet؛ و Moyo ، Winner Take All.

10 لقد حسبت هذا الرقم باستخدام مجموعات بيانات البنك الدولي حول الخصخصة المتاحة على الموقع http://ppi.worldbank.org/..

11 Health Poverty Action, Honest Accounts

من قيمتها الحقيقية.

ويرتكز هيكل استخراج الثروة على نظام الحوكمة العالمي الذي يتحكم فيه لمصلحة الدول الغنية. ويتم تقسيم سلطة التصويت في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفقًا لنظام "دولار واحد صوت واحد" (بمعنى أن الدول الغنية لها نسب تصويت أعلى من الدول الفقيرة)، مع سيطرة الولايات المتحدة على أكثر من ١٥٪ من الأصوات، وبالتالي تتمتع بحق النقض الفعلي في هتين المؤسستين. وعلى النقيض من ذلك، تمتلك الدول النامية معًا أقل من ٥٠٪ من الأصوات على الرغم من أنّ بها الغالبية العظمى من سكان العالم. وفي منظمة التجارة العالمية، وبينما نجد أنّ التصويت ديمقراطي من الناحية الفنية، فإنّ قوة المساومة يتم تحديدها في نهاية المطاف من خلال الناتج المحلي الإجمالي، ويتم اتخاذ القرارات الحاسمة في اجتماعات القاعة الخضراء حيثُ يتم استبعاد ممثلي الدول النامية منها.

يتجاهل مشروع تأثير الفتاة و"نهج القدرة"، بصورة عامة، هذه الأسباب الهيكلية والمؤسسية للتخلف في الدول النامية مع إلقاء اللوم على صلات القرابة والنوع الاجتماعي[1]. وأرى بأن الخطأ المستمر والمتكرر لكل المشاريع والمؤسسات الداعمة لمشروع "تأثير الفتاة" في التشخيص للأسباب الحقيقية للتخلف، مع وجود الأدلة الواضحة والدامغة على هذه الأسباب، سببه النفوذ الذي تحمله سردية "الحرية الفردية"، بحسب التعريف الغربي لهذه السردية، والتي تعتبر مفهوماً مركزياً لهذه المشاريع وهذه المؤسسات.

٧. ازدواجيّة التنمية

بناء على النقاط أعلاه، من المهم إدراك أنّ منطق تأثير الفتاة يحجب الدور الذي تلعبه مؤسسات التنمية نفسها في إنتاج الفقر لا سيما بين النساء. وقد أظهرت عدد من التقارير أن برامج التكييف الهيكلي والسياسات النيوليبرالية قد تسببت في إلحاق ضرر محدد بالنساء والفتيات في البلدان الفقيرة.[2] إذا كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي معنيين برؤية الإناث متعلمات وصحيّات، فقد يتساءل المرء لماذا فعلوا الكثير وضغطوا على الدول النامية لخفض التمويل العام/الحكومي للتعليم والرعاية الصحية؟ وتبدو بيانات صندوق النقد الدولي التي ذكرتها أعلاه (التي تدعي أن الحد من عدم المساواة بين الجنسين يحسن استقرار الاقتصاد الكلي) ازدواجية بشكل خاص في ضوء العلاقة السببية المباشرة التي أظهرها ويليام إيسترلي William Easterly بين قروض التكيّف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والانهيار الاقتصادي[3]. ثم هناك جولدمان ساكس البنك الذي كان له دور كبير في الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨. ولا تزال البطالة واسعة النطاق والتي نجمت عن هذه الأزمة الماليّة، حيث كان غولدمان ساكس محركًا رئيسيا لها، تؤثر سلبًا على سبل عيش النساء في جنوب العالم، مما يتسبب في ضرر أكبر بكثير مما تأمل حملة نصف السماء في تعويضه لهذه الشريحة المستضعفة.[4]

في ضوء الدمار الاقتصادي والدمار البشري الذي تسببت فيه هذه المؤسسات، يبدو من الغريب أن يطلبوا مرارًا وتكرارًا من النساء والفتيات المراهقات أن يقمن بإخراج أنفسهن من براثن الفقر. وهو الأمر الذي يظهر صراحة في تصريحات صندوق النقد الدولي، ومحور الفتيات Girl Hub وحركة نصف السماء Half the Sky Movement التي ذكرتها أعلاه. لنأخذ على سبيل المثال بيان Girl Hub التي تحتفي "بالإمكانية التي تتمتع بها

1 راجع Pogge, "A Critique".

2 على سبيل المثال، Bretton Woods Project, "Gender and the IFIs"; and Dennis and Zuckerman, Gender Guide

3 Easterly, The White Man's Burden

4 Seguino, "The Global Economic Crisis".

المراهقات لإنهاء الفقر في أنفسهن ولأسرهن ومجتمعاتهن وبلدانهن والعالم". هنا نجد أن عبء المسؤولية قد تحول من المؤسسات التي تسببت في التخلف للدول النامية إلى كاهل النساء أنفسهن. ويمكن تطبيق نفس هذا النقد على مبادرات القروض الصغيرة[1] أو خطاب المساعدة الذاتية (الذي يقوم على فكرة أن الفرد الفقير هو صاحب القرار النهائي في تنمية قدراته ووضعه الاقتصادي) التي تحظى بشعبية كبيرة بين مؤسسات التنمية اليوم. وتسعى هذه الأساليب إلى تمكين المرأة من المشاركة في السوق، وبالتالي انتشال نفسها من براثن الفقر، لكنها تتجاهل مسألة أن هذا النوع من المساعدة الذاتية أمر مستحيل على نطاق واسع بدون لوائح السوق والإعانات الحكومية التي تفضل المشاريع الصغيرة، وبدون ترتيبات الرفاهية لدعم الناس عندما يفشلون، وبدون تقديم تدريب وبناء قدرات لهؤلاء النساء. المفارقة تمكن في أن كل هذه الأمور اللازمة لنجاح القروض الصغيرة والتي تعتمد على تدخل وتنسيق الحكومة يتم مهاجمتها من قبل سياسات النيوليبرالية والتكييف الهيكلي التي تدعمها نفس المنظمات الدولية التي تنادي ببرامج الائتمان الصغير!

هذا لا يعني أنّ المساواة بين الجنسين في البلدان الفقيرة ليست هدفًا ذا قيمة في حد ذاتها (على الرغم من أننا قد نسأل لماذا يجب على المؤسسات الغربية وخاصة البنوك وحكومات القوى العظمى العالمية المدعومة بالقوة العسكرية أن تنظر الي هذه المساواة باعتبارها من صميم عملها، ولا سيما عندما تظل المساواة بين الجنسين وعدًا لم يتم الوفاء به في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة نفسها)، ولكن ببساطة إن التبرير المتداول لمتابعة سياسات ومبادرات المساواة بين الجنسين في هذه المنظمات الدولية المعنية بالتنمية مليء بالتناقضات. ويمكننا أن نرى أمثلة واضحة على ذلك في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وأشرت أعلاه إلى أنّ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تسعى على وجه التحديد إلى الحد من الجوع من خلال تحسين الإنتاج الزراعي في البلدان النامية من خلال تمكين المرأة. ومع ذلك، تخفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حقيقة أن الجوع يتم إنتاجه بشكل منهجي من خلال سياسات الأراضي والتجارة التي ساعدت على تنفيذها نفس الوكالة والتي تفضل مصالح الشركات الزراعية التجارية على مصالح صغار المزارعين المحليين. ولا يحتاج المرء أن ينظر إلى أبعد من مصر، حيث اندلعت انتفاضة ٢٠١١م وكانت من أسبابها أزمة أسعار الغذاء التي أوجدتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال رشوة صانعي السياسات لتحويل المحاصيل الغذائية للاستهلاك المحلي إلى محاصيل نقدية (الفراولة والقطن) للتصدير إلى الولايات المتحدة، وبواسطة دفع صغار المزارعين بعيدًا عن الأرض لإفساح المجال لكبار المزارعين[2]. وفي ضوء ذلك فإن خطاب التنمية الجديد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي يثقل كاهل النساء في تخفيف عبء جوعهن يبدو متناقضًا بل وحتى مخادعًا.

يمكننا أن نرى تناقضًا مشابهًا في المقاييس المعيارية للتمكين والمشاركة. ضع في اعتبارك مقياس تمكين النوع الاجتماعي (GEM) Gender Empowerment Measure، على سبيل المثال، والذي يتتبع مدى إمكانية مشاركة النساء والرجال بحيوية في الحياة الاقتصادية والسياسية والمشاركة في صنع القرار. حيث من المحتمل أن تشجع هذه المقاييس على تغييرات إيجابية في حياة المرأة. ولكن يجب القول إن التركيز على التمكين والمشاركة داخل البلدان المستهدفة فقط، ويتجاهل في نفس الوقت قضية التمكين والمشاركة في نظام الحوكمة

1 هو تقديم قروض صغيرة جداً للعائلات الفقيرة التي لا تتمكن من الحصول على هذه القروض من القطاع المصرفي، لمساعداتهم في الانخراط بنشاطات منتجة أو لتنمية مشاريعهم متناهية الصغر. وأحياناً ما يعرف التمويل الصغير أو الأصغر.

2 See Mitchell, Rule of Experts

العالمي – مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية - حيث يتم اتّخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية الأكثر حيوية خطورة والتي لها الأثر الأكبر على حياة ورفاه الفقراء من النساء والرجال في هذه الدول المستهدفة. إن مقياس تمكين النوع الاجتماعي (GEM) يشجع نوعًا من التمكين يخلو من قوة سياسية ذات مغزى؛ ولذلك يجب أن يبدأ الالتزام بالتمكين الحقيقي للنساء والفقراء بجعل الحكم/الحوكمة العالمية ديمقراطية.

٨. نقد التمكين

نحتاج لمواصلة هذا التحليل إلى فتح خط آخر من النقاش. حتى لو قبلنا أنه يجب على مؤسسات التنمية تعزيز المساواة بين الجنسين، فلماذا تفعل ذلك وفقًا لمنطق وتعريف محدد لمفهوم "التمكين"؟ تكشف نظرة فاحصة لفكرة التمكين أنها لا تتعلق فقط بتوسيع الوصول إلى الائتمان وفرص العمل، ولكنها تتعلق أيضًا بالكشف عن الرغبة وتغذيتها. كما أشرت سابقًا، فان عملية التحرير تعمل وفقًا للتقاليد الليبرالية الغربية لاستعادة الرغبات الحقيقية للشخص والذي يجب أن يكون حراً في تعظيم غاياته الخاصة دون قيود المعايير الاجتماعية والأخلاقية، أو لتشجيع الفرد على اختراع نفسه ضد أفكار وتقاليد التيار السائد. في هذا النوع من التمكين الليبرالي، يصبح السؤال الحاسم: ما الذي يريده الفرد حقًا كفرد، وليس كجزء من مجموعة أوسع مع رؤية محددة سلفًا لمفهوم الخير/الصلاح/الحقيقة؟"، وبالتالي يفترض منطق التمكين أنه إذا قمنا بتخليص الأرض من الأعراف الاجتماعية التقليدية، فسوف تزدهر الرغبة الحقيقية كما لو كانت مكبوتة داخل نواة الذات في انتظار خروجها وسيسرع الناس في اختراع أنفسهم من جديد.

من الممكن أن نرى تلميحات اليسار الجديد في هذا التفكير: إنه يتذكر منطق الثورة الاجتماعية التي اكتسبت زخمًا في عام ١٩٦٨م، والتي يمكن أن تبدو كمعركة من أجل حرية التعبير ضد القيود القمعية في المجتمع الجماهيري. وكانت حرية التعبير، التي تم تفسيرها على نطاق واسع، هي في نهاية المطاف حرية الرغبة وهي فكرة استند إليها نموذج فرويد للشخصية وأصبحت واضحة بشكل خاص في حركة التحرر الجنسي في ذلك الوقت. كانت المفارقة في ثورة الستينيات هي أن الناس استيقظوا بعد ذلك على ثقافة عامة يسيطر عليها أمر الأنا العليا.[1] وفي السبعينيات من القرن الماضي، عرف الرأسماليون بسرعة أنهم يستطيعون توجيه هذه الرغبة الثورية إلى الدافع للاستهلاك لا سيما في أسواق تقوم على التخصصية ونمط الحياة الفردي والتي من المفترض أنها سمحت للأفراد بالتعبير عن هوياتهم الفريدة.[2]

وهنا نجد بذور ما قد يكون سببًا آخر وراء التزام المؤسسات التنموية والمؤسسات المالية الدولية والشركات بفكرة التمكين. وإذا قبلنا حجة ديفيد هارفي (David Harvey) وآخرين بأن هذه المنظمات مهتمة أكثر بإنشاء أسواق جديدة لرأس المال الغربي أكثر من اهتمامها بالحد من الفقر،[3] فإننا قد نفترض أن التركيز الأخير على التمكين موجه نحو المرحلة النهائية من تلك العملية (انشاء الأسواق لرأسمال الغربي) وهي: لتوسيع رغبة المستهلك. لا فائدة من فتح أسواق جديدة إذا لم يستهلك الناس ما يكفي؛ ما يصاحب إنشاء أسواق جديدة هو ضرورة تهيئة الظروف للاستهلاك. هذه ليست مؤامرة"؛ إنه منطق واضح ينبثق من الفهم الغربي لما يشكل الحرية. والواقع أن أحد المؤشرات الرئيسية

1 انظر Lyotard، Libidinal Economy.

2 انظر Hickel and Khan, "The Culture of Capitalism".

3 Harvey, A Brief History.

لتمكين المرأة في صناعة التنمية هو الاستهلاك. ولمزيد من الأدلة على ذلك، ضع في اعتبارك كيف تبرر نايكيNike مشاركتها في مشروع Girl Hub من خلال الوعد بإطلاق العنان للمستهلك حيث تقول الشركة: "وتقدم مؤسسة نايك Nike خبرتها في برامج/مشاريع الفتيات المراهقات، إلى جانب مهارات التطوير الإبداعي في تسويق العلامة التجارية والاتصال الاجتماعي وابتكار التصميم ورؤى المستهلك ".[1] النقطة المهمة هنا هي أنه في خطاب التنمية اليوم تتم إعادة صياغة "الرغبة في الحرية" -التي يفترض أنها عالميّة بشرية- لتصبح مشروع مصمم لتعزيز "حرية الرغبة".

هناك مجموعة متزايدة من الأعمال البحثية النسوية ما بعد التنموية feminist post-development التي تعارض هذا المشروع ، وتتهمه بالسعي إلى إعادة تشكيل الذات النسائية في الجنوب العالمي وفقًا لرؤى المركزية الأوربية.[2] ويشير البعض في هذه المدرسة إلى أن شغف الغربيين المسيحيين في "إنقاذ" المرأة السمراء من الصورة النمطية للرجل "البربري" يعمل كمبرر قوي للتدخلات الاجتماعية والسياسية من قبل القوى الأجنبية وهو المنطق الذي دعم الاستعمار الأوروبي ويضمن الآن الحملات العسكرية الأمريكية ومشروع العولمة النيوليبرالية .[3] وتشير هذه الأعمال البحثية أيضا إلى أن شكل "الحركة النسوية العالمية" التي تروج لها وكالات التنمية تحاول تمكين المرأة وفقاً للمفاهيم الغربية للوكالة مع رفض الرغبات والتطلعات المحلية وتجاهل المفاهيم المحلية للحرية.[4] في الواقع، يظهر السجل الإثنوغرافي أنه ليس كل النساء يرغبن في التحرر بالطريقة التي تتخيلها الحركة النسوية الغربية.[5]

أشرت أعلاه إلى أن نظرية الشخصية في مركز خطاب التنمية ترى الفرد كمركز للرغبة والإرادة الحقيقية، وترى المجتمع على أنه سلسلة من القيود والموانع القمعية. تفترض هذه النظرية أنّ الموضوع/الفرد هنا يسبق علاقات القوة بطريقة أو بأخرى، وأن علاقات القوة هي إلى حد ما عامل خارجي. لكن الموضوع/الفرد لا يسبق علاقات القوة (أو المجتمع، أو الأعراف الاجتماعية)؛ في الواقع، يتم تشكيل هذا الفرد من خلال تلك العلاقات. غالبًا ما يُنسب الفضل إلى فوكو وبتلر(Foucault and Butler) في الإشارة إلى ذلك، ولكنها ملاحظة قديمة بقدم علم الأنثروبولوجيا نفسه الذي يعلمنا أنه: لا يوجد أشخاص خارج الثقافة. ويمكن قول الشيء نفسه عن الرغبة. الرغبة هي دائما نتاج عوامل الضبط المجتمعية والتواصل الاجتماعي. إذا كان هذا هو الحال، فإن فكرة الفرد الذي يتحكم بصورة مستقلة في مصيره تصبح أكثر تعقيدًا. إن قدرة الفرد على الفاعلية والتأثير لا تنبع من الذات الداخلية الأصلية، كما هو الحال في خطاب التنمية. وإذا قمنا بتوضيح هذه الفكرة عبر إعادة صياغة حديث كليفورد غيرتز Clifford Geertz، فإنّه لا يوجد شيء "وراء الكواليس" يمكن لأي شخص أن يتراجع عنه للتخلص من قيود الأعراف الاجتماعية والتصرف وفقًا لرغبات الذات "الحقيقية".[6] بدلاً من ذلك، فإن قدرة الفرد على الفاعلية والتأثير هي نتاج العمليات أو الصيرورات - مثل عوامل الضبط المجتمعية عبر المعايير الاجتماعية – والتي انتجت الفرد نفسه وشخصيته في المقام الأول.

1 "The Girl Effect, "About.

2 انظر Mohanty, "Under Western Eyes"; and Oyěwùmí, The Invention of Women

3 على سبيل المثال ، Ahmed, Women and Gender; and Spivak, In Other Worlds

4 Alvarez, "Translating the Global".

5 Abu-Lughod, "Do Muslim Women Really Need Saving?"; and Mahmood, Politics of Piety.

6 Geertz, "The Impact of the Concept of Culture," 35

وهذا يعني أننا نحتاج إلى إعادة النسبية أو النسبة والتناسب في فهمنا للفاعلية والتأثير، وأن نوسع تعريفنا ليشمل جميع القدرات والمهارات التي تترسب في الأشخاص والأفراد من خلال عوامل ضبط مجتمعية محددة مكنتهم من القيام بأنواع معينة من السلوكيات الأخلاقية .[1] إن القدرة البشرية هي ما هو ممكن في ظل تعريف واتجاه معين تجاه "الخير"، بدلاً من (كما نتخيل عادة) تعريفها بكونها الحرية المطلقة من جميع التوجهات.[2]لذلك لا يمكن للفرد المجرد الذي تسعى صناعة التنمية إلى إنتاجه - الفرد المحرّر من الأعراف الاجتماعية - أن يوجد.

٩. الخاتمة

كان هدفي في هذه الورقة إلقاء الضوء على بعض التناقضات الكامنة في التدخلات والمشاريع التنموية فيما يتعلق بصلات القرابة والنوع الاجتماعي، يمكن تلخيص هذه التناقضات في ثماني نقاط رئيسية.

أوّلاً: تنتهي المبادرات المصممة لتمكين الفتيات من خلال تشجيع مشاركتهن في سوق العمل بوضعهن في أشكال جديدة من الخنوع كعاملات في سياق تكون فيه الأجور غير عادلة والظروف غير آمنة –غالباً-.

ثانيًا: تسعى وكالات ومنظماتها التنمية إلى معالجة مشاكل النساء عبر شيطنة أنواع معينة من صلات القرابة، مع أنها تتجاهل في نفس الوقت الأسباب الأكثر أهمية لمشاكل النساء حول العالم مثل برامج التكيف الهيكلي والسياسات النيوليبرالية، وتدفق الثروة من الفقراء إلى الأغنياء، ونقص الديمقراطية في نظام الحكم العالمي. في هذا السياق، قام نهج القدرة لأمارتيا سن بعمل جيد لتسليط الضوء على أهمية الحقوق والحريات في تحقيق رفاهية الإنسان ولكن هذا النهج يميل إلى عدم النظر بالقدر الكافي لعلاقات عدم المساواة والاستغلال في الاقتصاد العالمي.

ثالثًا: تزود تدخلات التمكين المنظمات الدولية بالشرعية الأخلاقية التي تخفي الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في خلق مشاكل الفقر والتخلف التي تدعى أنها تسعى لحلها. ويبدو في بعض الحالات، أن المدافعين عن تمكين المرأة أقل اهتمامًا بتحقيق العدالة بين الجنسين، بينما تجدهم مهتمين جداً بتوسيع قوة العمل الرخيصة وتحفيز الاستهلاك لصالح رأس المال الغربي.

رابعًا: بينما تسعى الأخلاق الليبرالية إلى تعزيز سيطرة الناس على حياتهم، فإنها تفشل في معالجة القوى الجيوسياسية الأوسع التي تولد عدم الاستقرار وانعدام الأمن على نطاق واسع في جنوب الكرة الأرضية. مثل: الآثار المزعزعة للاستقرار الهيكلي، وتحرير التجارة، ومرونة سوق العمل، وسياسات التقشف، والديون، وتغير المناخ، والأزمة المالية، والمؤسسات المالية الدولية التي تتلاعب بالاقتصادات السيادية، كل هذه العوامل والأسباب المؤثرة على حياة الأفراد لا تظهر في التحليل الليبرالي الذي يقتصر على النظر للفرد.

خامسًا: تم تصميم نهج القدرة للتغلب على المؤشرات الاقتصادية البحتة لصالح تمكين الناس من تحقيق رؤاهم الخاصة للرفاهية -لذلك فهو مشروع يتصف بدرجة من النسبية الفردية، كما أشرت في مناقشتي لدراسة سينSen. لكنها تفعل ذلك وفقًا لصيغة وأطر شديدة الارتباط بالسياق والأفكار الغربية. إن الانشغال بتحرير الأفراد من بعض أشكال القرابة يفترض مسبقًا مفهومًا محدداً للحريّة والفاعلية بعيدًا عن كونه عالميًا (بل هو نابع من الفلسفة والتراث الغربي). بهذا المعنى، فإن النهج ينتهك ادعائه الخاص بالنسبية في تعريف الرفاهية.

1 Mahmood, Politics of Piety, 29

2 انظر، Taylor, Sources of the Self, 33.

سادسًا: لا يتم تطبيق محاولات تعزيز التمكين إلا داخل البلدان المُستهدفة الفقيرة، وليس على نظام الحوكمة العالمي بما في ذلك آليات التصويت في البنك الدولي والصندوق النقد الدولي، حيث تظل القوة التصويتية في أيدي الدول الغنية بشكل غير متناسب. إذا أردنا أن نكون جادين في تحسين القدرات البشرية، فنحن بحاجة إلى البدء ببناء آليات لديمقراطية عالمية هادفة.

سابعًا: في محاولة لتعزيز فاعلية وتأثير الأفراد، غالباً ما ينتهي الأمر بتدخلات التمكين إلى وضع الناس في مواقع ضبابية ذات مخاطر. من الواضح أن أشكال القرابة "المتخلفة" غالبًا ما توفر للفقراء حاجزًا وقائيًا وتحميهم من عدم الاستقرار الاقتصادي.[1] وفي غياب رفاهية الدولة، فإن تفكيك هذه العلاقات وتفتيت الأفراد يترك الفقراء تحت رحمة قوى السوق. بعبارة أخرى، فإن الانتقال من القرابة/الأبوية إلى الفردانية/الأسواق يستبدل ببساطة نوعًا من الأزمات بآخر.

أخيرًا، يقوم منطق مشروع إنقاذ الناس في الجنوب العالمي (من علاقات الهيمنة وعدم المساواة) في عالم القرابة، على التسلسل الهرمي الجيوسياسي بين القوى الدولية الغربية التي تحتل مركز التأثير (مثل أمريكا والدول الأوروبية) والأطراف الهامشية التابعة التي تسعى إلى إدارتها (باقي الدول النامية)، وهو التسلل الهرمي الذي يعيد انتاج التخلف والفقر في الدول النامية. وقد فشلت صناعة التنمية التي تقودها المنظمات الدولية في التشكيك أو في تعديل هذه العلاقة بين المركز والأطراف التي تحتوي على حجم هائل من الهيمنة وعدم المساواة إذا قارناه بما يحدث في عالم القرابة[2].

شكروتقدير

أود أن أشكر نعومي هاينز على مساعدتي في تنظيم الجلسة التي قدمت فيها نسخة أولية قصيرة من هذه الورقة خلال اجتماعات الجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية في عام ٢٠١٢. يمتد الشكر أيضًا لروبرتو أرمنغول، ووينديي مارشال، وجوناثان فريدمان والمشاركين في المنتدى الاقتصادي في كلية لندن للاقتصاد، والتي ساعدت تعليقاتها على المسودات السابقة في تطوير وتوضيح حجتي.

الكاتب في سطور

حصل جايسون هيكل على درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة فيرجينيا، ويحمل حاليًا زمالة ما بعد الدكتوراه في كلية لندن للاقتصاد. يبحث في كيفية الاعتراض على القيم الأخلاقية التي تدعم الليبرالية الغربية ومقاومتها في سياقات ما بعد الاستعمار، وهو موضوع يستكشفه في كتابه القادم، بعنوان: الديمقراطية كالموت: النظام الأخلاقي للسياسات المعادية لليبرالية في جنوب إفريقيا. وقد نشر مقالات في عدد من المجلات، بما في ذلك الأنثروبولوجيا الثقافية، والتاريخ والأنثروبولوجيا، ومجلة دراسات الجنوب الأفريقي والمجلة التاريخية الجنوب أفريقية. بالإضافة إلى عمله الأكاديم ، فهو يكتب أيضًا لمنافذ إعلامية مثل الجزيرة، لوموند ديبلوماتيك و جلوبال بوليسي.

1 Ferguson, "Declarations of Dependence".

2 راجع Mosse, "A Relational Approach".

المراجع

Abugre, Charles. "Development Aid: Robbing the Poor to Feed the Rich." Pambazuka News 485 (2010).

Abu-Lughod, Lila. "Do Muslim Women Really Need Saving?" American Anthropologist 104, no. 3 (2002): 783–790.

ActionAid. Give Us a Break: How Big Companies are getting Tax-free Deals. London: ActionAid, 2013.

Ahmed, Leila. Women and Gender in Islam. New Haven, CT: Yale University Press, 1992.

Alvarez, Sonia. "Translating the Global: Effects of Transnational Organizing on Local Feminist Discourses and Practices in Latin America." Meridians 1, no. 1 (2000): 29–67.

Anders, Gerhard. "The Normativity of Numbers: World Bank and IMF Conditionality." PoLAR. Political and Legal Anthropology Review 31, no. 2 (2008): 187–202.

Baker, Raymond. Capitalism's Achilles Heel: Dirty Money and How to Renew the Free-market System. Hoboken, NJ: John Wiley, 2005.

Bretton Woods Project. "Gender and the IFIs." July 17, 2012. http://old.brettonwoodsproject.org/item.shtml?x= 566564.

Buvinic, Mayra, and Elizabeth King. "Smart Economics." Finance and Development: A Quarterly Magazine of the IMF 44, no. 2 (2007).

Chang, Ha-Joon. Kicking away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective. London: Anthem Press, 2002.

Chang, Ha-Joon. Bad Samaritans: The Myth of Free Trade. New York: Bloomsbury Press, 2007.

Chang, Leslie. Factory Girls: From Village to City in a Changing China. New York: Spiegel & Grau, 2009.

Collier, Paul. The Plundered Planet. New York, NY: Oxford University Press, 2011.

Dennis, Suzanna, and Elaine Zuckerman. Gender Guide to World Bank and IMF Policy-based Lending. Washington, DC: Gender Action, 2006.

Derbyshire, Helen. Gender Manual. London: Department for International Development, 2002.

Dijkstra, Geske. "The PRSP Approach and the Illusion of Improved Aid Effectiveness." Development Policy Review 29, no. 1 (2011): 110–133.

Duménil, Gérard, and Dominique Lévy. "The Economics of US Imperialism at the Turn of the 21st Century." Review of International Political Economy 11, no. 4 (2004): 657–676.

Easterly, William. The White Man's Burden. New York: Penguin, 2006. Ferguson, James. Global Shadows: Africa in the Neoliberal World Order. Durham, NC: Duke University Press, 2006.

Ferguson, James. "Declarations of Dependence: Labour, Personhood, and Welfare in Southern Africa." Journal of the Royal Anthropological Institute 19, no. 2 (2013): 223–242.

Foucault, Michel. "What is Enlightenment?" In The Foucault Reader, edited by Paul Rabinow,

Capitalism and the Crisis of Critique." Anthropological Quarterly 85, no. 1 (2012): 203–227.

Kar, Dev, and Sarah Freitas. Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2001–2010. Washington, DC: Global Financial Integrity, 2012.

Keane, Webb. Christian Moderns: Freedom and Fetish in the Mission Encounter. Berkeley: University of California Press, 2007.

Kristof, Nicholas, and Sheryl WuDunn. Half the Sky. New York: Knopf, 2009. Lyotard, Jean-Francois. Libidinal Economy. London: Athlone Press, 1993.

Maine, Henry. Ancient Law. London: John Murray, 1861.

Mahmood, Saba. Politics of Piety: The Islamic Revival and the Feminist Subject. Princeton: Princeton University Press, 2005.

McGuigan, Jim. Cool Capitalism. London: Pluto Press, 2009.

McKinnon, Susan. "Kinship within and beyond the 'Movement of Progressive Societies.'" In Vital Relations: Modernity and the Persistent Life of Kinship, edited by Susan McKinnon and Fenella Cannell, 39–62. Sante Fe, NM: SAR Press, 2013.

Mitchell, Timothy. Rule of Experts: Egypt, Techno-politics, Modernity. Berkeley: University of California Press, 2002.

Mohanty, Chandra Talpade. "Under Western Eyes: Feminist Scholarship and Colonial Discourses." Feminist Review 30 (1988): 61–88.

Mosse, David. "A Relational Approach to Durable

32–50. New York: Pantheon Books, 1984.

Frank, Thomas. The Conquest of Cool: Business Culture, Counterculture, and the Rise of Hip Consumerism. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1998.

Fuentes, Annette, and Barbara Ehrenreich. Women in the Global Factory. Boston, MA: South End Press, 1983.

Geertz, Clifford. "The Impact of the Concept of Culture on the Concept of Man." In The Interpretation of Cultures, 33–54. New York: Basic Books, 1973.

Goode, William Joseph. World Revolution and Family Patterns. New York, NY: Free Press of Glencoe, 1963. The Girl Effect. "About." Accessed July 14, 2014. http://www.girleffect.org/about/.

Hanlon, Jospeh et al., Just Give Money to the Poor: The Development Revolution from the Global South. Sterling, VA: Kumarian Press, 2010.

Harvey, David. The New Imperialism. Oxford: Oxford University Press, 2003. Harvey, David. A Brief History of Neoliberalism. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Health Poverty Action. Honest Accounts? The True Story of Africa's Billion Dollar Losses. London: Health Poverty Action, 2014.

Hickel, Jason. "Neoliberal Plague: The Political Economy of HIV Transmission in Swaziland." Journal of Southern African Studies 38, no. 3 (2012): 1–17.

Hickel, Jason, and Arsalan Khan. "The Culture of

worldisnotforsale.org/en/article/wipo-seminar-debates-intellectual-propertyand- development.

Reeves, Hazel, and Sally Baden. Gender and Development. Brighton: Institute of Development Studies, University of Sussex, 2000.

Salzinger, Leslie. Genders in Production: Making Workers in Mexico's Global Factories. Berkeley: University of California Press, 2003.

Seguino, Stephanie. "The Global Economic Crisis: Its Gender and Ethnic Implications, and Policy Responses." Gender and Development 18, no. 2 (2010): 179–199.

Sen, Amartya. Development as Freedom. Oxford: Oxford University Press, 1999.

Shaxson, Nicholas. Treasure Islands: Tax Havens and the Men who Stole the World. London: Bodley Head, 2011.

Spivak, Gayatri. In Other Worlds. New York: Methuen, 1987.

Stiglitz, Joseph. The Post Washington Consensus Consensus. New York: Initiative for Policy Dialogue, Columbia University, 2004.

Stotsky, Janet. Gender and its Relevance to Macroeconomic Policy: A Survey. Washington DC: imf, 2006.

Taylor, Charles. Sources of the Self: The Making of Modern Identity. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989.

United Nations University (UNU). 2008 Annual Report. Tokyo: UNU, 2009.

Poverty, Inequality and Power." Journal of Development Studies 46, no. 7 (2010): 1156–1178.

Moyo, Dambisa. Winner Take All: China's Race for Resources and What it Means for Us. London: Allen Lane, 2012.

Narayan, Uma. "Global Gender Inequality and the Empowerment of Women." Perspectives on Politics 8, no. 1 (2010): 282–284.

Ong, Aihwa. Spirits of Resistance and Capitalist Discipline: Factory Women in Malaysia. Albany, NY: State University of New York Press, 1987.

Oyěwùmí, Oyeronke. The Invention of Women. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1997. Oxfam.

Working for the Few: Political Capture and Economic Inequality. Oxfam Briefing Paper 178. Oxford: Oxfam International, 2014.

Pearce, Fred. The Landgrabbers. London: Eden Project, 2012.

Pogge, Thomas. "A Critique of the Capability Approach." In Measuring Justice, edited by Harry Brighouse and Ingrid Robeyns, 17–60. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Pollin, Robert. Contours of Descent: US Economic Fractures and the Landscape of Global Austerity. New York: Verso, 2005.

Pritchett, Lant. "Divergence, Big Time." Journal of Economic Perspectives 11, no. 3 (1997): 3–17.

Raman, Meena. "WIPO Seminar Debates Intellectual Property and Development." Our World is Not for Sale. May 20, 2005. http://www.our-

USAID. Gender Equality and Female Empowerment Policy. Washington, DC: usaid, 2012.

USAID. United States Strategy to Prevent and Respond to Gender Based Violence Globally. Washington, DC: usaid, 2012.

Weeks, Kathi. The Problem with Work: Feminism, Marxism, Antiwork Politics, and Postwork Imaginaries. Durham, NC: Duke University Press, 2011.

House, White. National Security Strategy. Washington, DC: White House, 2010. World Bank. "Adolescent Girls in Focus at the World Economic Forum." February 26, 2009. http://web.world bank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTGENDER/0,contentMDK:22059153~menuPK:336906~page PK:64020865~piPK:149114~theSitePK:336868,00.html.

World Bank. Implications of World Development Report 2012: Gender Equality and Development for the World Bank Group. Washington, DC: World Bank, 2011.

World Bank. World Development Indicators. Washington, DC: World Bank, 2007.

Zeitlin, Marian et al., Strengthening the Family to Participate in Development. Washington, DC: usaid, 1993.